تعظيم العلامة الألباني

لصحيح الإمام البخاري

إعداد

أ.د/ عارف بن عوض الركابي

مقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد

فقد شاهدت مقطعاً لأحد المتحدثين في إحدى القنوات الفضائية يقول فيه إنه يشك في أحاديث صحيح البخاري ، ثم رأيت المتحدّث نفسه في مشهد آخر قد حاول أن يزيّن قبيح قوله بإدعائه أن الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني ممن سبقه إلى ذلك إذ انتقد أحاديث في صحيح البخاري ، ولما كان كلامه قد انتشر ووصل إلى كثير من الناس ؛ فإني قد رأيت أن الأمر بحاجة إلى بيان موقف الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني من صحيح البخاري، بعرض كلام الشيخ الألباني في "صحيح البخاري" وفي مكانة الإمام محمد بن إسماعيل البخاري.

فبحثت عن كلام الشيخ الألباني الذي بثّه في كتبه المتنوّعة مما يبيّن ويخبر عن موقفه من "صحيح البخاري" ومن جامعه الإمام البخاري ، فوقفت على بيانه (القولي) الجلي الصريح في الجامع الصحيح ، مما نثره كالدر في عدد من كتبه ومؤلفاته ، في مواضع عديدة وفي مقامات متنوعة ، وإن موقف الألباني من "صحيح البخاري" هو موقف من سبقه من علماء الأمة ؛ وهو تلقي أحاديث "صحيح البخاري" بالقبول ، والجزم واليقين بثبوتها ، بما سيقف عليه القارئ الكريم في هذا الجمع الموجز الموثّق.

والمقصد من هذا الجمع هو توضيح بطلان (التشغيب) الذي ألقاه هذا المتحدّث ، من باب ردّ الشبهة وكشف التضليل ، لذا كان من المناسب الاكتفاء بنقل كلام الشيخ الألباني وعرضه دون الإسهاب في التعليق عليه ، نصحاً وإبراءً للذمة ، ورغبة في مشاركة من سبقني في هذا الأمر في الذب عن أمير المؤمنين في الحديث الإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، والدفاع – كذلك – عن الشيخ العلامة الألباني ؛

فقد أقحمه هذا المتحدّث بعد ادعائه أنه يشك في صحيح البخاري ، موهماً أن الشيخ الألباني على ذات ما حكاه عن نفسه ، وإن معرفة أقدار علماء المسلمين والثناء عليهم وذكرهم بالجميل والدفاع عنهم من أوثق عرى الإيمان ، وهو خير كثير وفضل عظيم أرجو أن يكرمني به الله الجواد الكريم.

ولم أر حاجة لذكر اسم المتحدث ، كما لم أر تأثيراً لقوله بين عامة الناس - فضلاً عن العلماء وطلاب العلم - ، فإن المتحدّث ليس من المشهورين في العلم الشرعي عموماً ، فضلاً عن علم الحديث خصوصاً ، وهو علم له خصوصيته بين علوم الشريعة في سبل التمكن منه وتحصيله وطرق تحمله وأدائه.

وإن المحاولات لإسقاط نقلة الدين والشريعة وكتّاب الوحي وحفّاظ السنة ودواوينها قديمة في مضمونها متجددة في وسائلها ، وهي دعوات مكشوفة وأساليبها مفضوحة وإن تنوّعت ، فإن أعداء هذا الدين يدركون أنه لا طريق أيسر لإسقاطه من إسقاط نقلة الدين والتشكيك فيهم ؛ فإنه إذا سقط النقلة سقط المنقول ، ومن تنويع أساليبهم محاولة استغلال كل من يحقق لهم أمنياتهم سواء علم هذا المُستغَل أم لم يعلم ، ولم تفلح هذه المحاولات في جميع العقود والعصور السابقة ، وبقيت قدوات المسلمين من الصحابة والتابعين ومن تبعهم بإحسان في مقامهم الكريم ، وبقيت الصحاح والمسانيد والسنن والمصنفات العلمية التي قامت على العلم المحقق والتحقيق المدقق ، وبنيت على العلم الصافي من الكتاب والسنة ، قال الله تعالى : (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ) "سورة الرعد ، الآية ١٧".

وأسأل الله تعالى أن يحفظ لنا ديننا الذي هو عصمة أمرنا ، وأن يوفق ولاة أمور المسلمين وعلماءهم إلى ما يحب ويرضى ، وأن يكفي المسلمين شر كل ذي شر ، إنه سميع قريب.

كتبه :
أ.د عارف بن عوض الركابي
٢٩ رجب ١٤٤٠هـ
fdm221@gmail.com

أولاً : الشيخ العلّامة الألباني يصرِّح بصحة أحاديث صحيح البخاري

تلقّت الأمة صحيح البخاري بالقبول وشهدت بصحة أحاديثه ، وصرّح بذلك سلف الأمة وخلفها ، وكان موقف الشيخ الألباني في التصريح بـ "القول" كمن سبقه من سلفه الصالح من أهل العلم ، وإن بيانه (العملي) في ما سطره في كتبه ومؤلفاته من قبول أحاديث صحيح البخاري والعمل بها وبما تضمنته في باب العقائد والأحكام وغيرهما واضح لكل ذي عينين ، ومن النماذج التي يتبيّن بها ذلك ما يلي :

١/ قال الشيخ الألباني : (والصحيحان هما أصحّ الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدّثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السّنة بتفرّدهما بجمع أصحّ الأحاديث الصّحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفقوا في ذلك توفيقًا بالغًا لم يُوفَّق إليه مَن بعدَهم ممّن نحا نحوَهم في جَمع الصَّحيح، كابن خُزيمة، وابن حبّان، والحاكِم، وغيرهم **حتى صار عُرفًا أنّ الحديث إذا أخرجه الشيخان أو أحدُهما، فقد جاوز القنطرة، ودخل طريق الصّحة والسّلامة، ولا ريب في ذلك، وأنّه هو الأصل عندنا ...**)[1].

٢/ ويرى أن الكلام في أسانيد "صحيح البخاري" لا حاجة إليه فقد تلقته الأمة بالقبول ، ذكر ذلك في تقديمه لكتابه "مختصر صحيح البخاري" :

قال الشيخ الألباني : (ولمّا كان «صحيح البخاريّ» و«صحيح مسلم»، **قد تلقاهما العلماء بالقبول**؛ لم يكن ثمّة حاجة إلى الكلام على أسانيدهما كما كنتُ بيّنتُ ذلك في المُقدّمة المشار إليها، **فالعملُ فيهما إذن منحصرٌ في حذف أسانيدهما والمكرّر من متونهما**)[2].

---

١ مقدّمة تحقيق شرح الطحاوية - ص ٢٢-٢٣

٢ مقدّمة مختصر صحيح البخاريّ - ص ٨

٣/ ويؤكّد موقفه بتصريحه بــأن (كل) ما في "صحيح الــبخاري" ثــابت صحيح :
قال الشيخ الألباني : (...والدكتور مطلــع عليه وقد استفــاد منه ومن أصله كمــا سبقت الإشارة إليه فقد كان باستطاعته أن يستعين بتلك الأرقام لمراجعة روايـة أحمد لكي لا يقع في مثل هذا الخطأ فما الذي صده عن ذلك أهو ضيق الوقت أم ظنه أن لا أحد من القراء سيرجع إلى «المسند» فيكشف مثل هذا الخطأ أو غيـره مما قد لا يخطر في بال أحد إلا في بال الــمتهاون بالتــحقيق العلمي أو العــاجز عنه ؟

ثانياً : **كيف استجاز الدكتور إيثار رواية ابن سعد على رواية البخاري وهو يعلم أن ليس كل ما فيه صحيح ثابت بخلاف ما في البخاري ؟**)[٣].

٤/ ويفصّل في بيان موقفه من الجزم بالشهادة بصحة أحاديث "صحيح البخاري" :
قال الشيخ الألباني : (كلّ مَن شمَّ رائحة العِلم بالحديث **الشريف يعلم بداهةً أنّ قولَ المُحدِّث في حديث ما: «رواه الشيخان»، أو «البخاريّ ومسلم» إنّما يعني: أنّــه صحيح.** فإذا قـال في بعض المـرّات: «صحيـح، رواه الشـيخـان» أو «صحـيـح، رواه البخاريّ» أو «صحيح، رواه مُسلم» **فهو من باب البيان والتّوضيح والتأكيد لصــحّة الحديث. فإذا قال «رواه الشيخان» أو نحوه فلا ينــافي أنّه صحيح.** غــاية ما في الأمر، أنّ التعبير مُختلف والمعنى مُتّحد)[٤].

٥/ ويصرِّح بأن "صحيح البخاري" أصح كتاب بعد كتاب اللّه تعالى :
قال الشيخ الألباني : (...إشارة منه إلى أنه غير معروف ، فكيف مع هذه الــجهالة صفة وَعَيْناً يقول السالمي في «مسنده» : «إنه أصح كتـاب من بعد القرآن الكريم» ! **ويجعله أصـح من «الصحيحين» ؛ خِلافــًا لجمــاهير المسلمين** ؛ مضــاهاة منـه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُلَيْنِيهِمْ هو الأصح عندهم ؟!!)[٥].

---

٣ دفاع عن الحديث النبوي ص٢٩
٤ مقدّمة تحقيق شرح الطحاوية - ص ٢٥
٥ سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٢/٩٢٥)

٦/ ويبيّن جازماً بأعلى عبارات الجزم واليقين أن "صحيح البخاري" هو أصح كتاب بعد كتاب اللّه :
قال الشيخ الألباني : (وختامًا أسأل اللّهَ تعالى أن ينفع بهذا «المختصر» **لأصحّ كتاب -بعد كتاب اللّه-** على وجه الأرض بعد أن يسّرَ اللّهُ -وله الفضل والمنة- تقريبَه بين يدي الأمّة، خاصّتها وعامّتها)[٦].

٧/ ويستدل بفعل الإمام البخاري حيث ترك رواية كثير من الأحاديث الصحيحة خشية الإطالة ؛ يستدل بصنيعه في ذلك بأنه من باب أولى قد ترك رواية الحديث "الصحيح لغيره" ، و"الصحيح لغيره" هو الحديث "الحسن" إذا تعددت طرقه ، فكيف بما هو دون ذلك مما لا يثبت ؟!.
قال الشيخ الألباني : (.. وبهذا نجيب عما نقول بصحته مما لم يخرجه الإمام البخاري وذلك أن البخاري إنما خرج ما صح من طريق السند ولم يخرج ما صح مطلقا ولذا قال البخاري : ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحالة الطول ، وكذا قال مسلم : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا إنما وضعت ما أجمعوا عليه . ولذا قال النووي في التقريب : ولم يستوعبا الصحيح ولا التزماه. على أن ظاهر كلامهما أنهما تركا ما صح من جهة السند أيضا الذي هو وجهة المحدث خيفة الطول **فأحرى أن يكونا تركا ما صح لغير السند وهو الصحيح لغيره** وذلك لأن الصحيح لغيره ليس له قاعدة مطردة وإنما هو أمر يعرفه سديد الرسوخ في الأصول والفروع النهم بدرس الهدى النبوي ومعرفة سر التشريع ودرك حقيقة الفقه في الدين)[٧].

---

٦ مقدّمة مختصر صحيح البخاريّ - ص ٦
٧ المسح على الجوربين ص٤٢

ثانياً : الشيخ العلّامة الألباني يبينّ أنه يتبع الإمام البخاري

١/ يبيّن الشيخ الألباني إمامة الإمام البخاري وعلو قدره في علم الحديث والرجال ، ويصرّح باتباعه في ما لا سبيل إلى الوصول إليه من مسائل الاجتهاد :
قال الشيخ الألباني : (...فإن قيل : فأيهما الأرجح لديك ؟ قلت : إذا كان لابد من اتباع أهل الاختصاص في هذا العلم ، وترك الاجتهاد فيما لا سبيل لأحد اليوم إليه ، فهو أنه من صغار التابعين ، فقد أورده الإمام البخاري في «التاريخ الصغير» في فصل « من مات ما بين المائة إلى العشرة »)[8].
قال الشيخ الألباني : (...وعلى كل حال؛ فهذا الحديث معتبر؛ لأن شيخه «حُجر بن الحارث» ثقة. والراوي عنه الإمام البخاري ، وقد أورده في «التاريخ »، ولم يضعفه)[9].

٢/ ويؤكّد ذلك باتباعه الإمام البخاري في قبوله رواية الراوي :
قال الشيخ الألباني : (...وعلى كل حال؛ فهذا الحديث معتبر؛ لأن شيخه «حُجر بن الحارث» ثقة. والراوي عنه الإمام البخاري ، وقد أورده في «التاريخ »،ولم يضعفه)[10].

٣/ وهذا النقل أيضاً يؤكّد تقرير الشيخ الألباني باتباعه الإمام البخاري :
قال الشيخ الألباني : (...فلا جرم أنه صحح حديثه الترمذي والحاكم والذهبي بل واحتج به وعلقه الإمام البخاري في «صحيحه» بصيغة الجزم « رقم ٢٢٨ - مختصر صحيح البخاري » ولذلك خرجته في «صحيح أبي داود» ومع هذا كله نجد الدكتور البوطي يتجاهل إن لم يكن يجهل تصحيح هؤلاء الأئمة إياه ويحاول نسبة الضعف إليه كأنه ينظر إلى نفسه أنه بلغ المرتبة العليا في علم الحديث ونقده وأخذ الاستقلال التام فيه و لو أن غيره فعل ذلك - لا سيما إذا كان من السلفيين - لقام وقعد وأرعد وأزبد وتظاهر بالحمية الإسلامية والغيرة

---

٨ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/٢٧٩).
٩ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٢/١٣)
١٠ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٢/١٣)

الدينية على مقام الأئمة في صدور الأمة ولنسبه إلى الطعن فيهم وعدم توقيرهم تماما كما يقول هو في السلفيين ويتهمهم بالتهم الكثيرة لأنهم لا يلتزمون مذهب إمام معين وإنما يأخذون بقول أي إمام منهم فيما وافق الكتاب والسنة عندهم فليتأمل القاريء الكريم في حكمة الحكيم العليم كيف يجعل الدائرة تدور على الباغي)[١١]!

---

١١ دفاع عن الحديث النبوي ص٧٨

ثالثاً : الشيخ العلّامة الألباني يصرِّح بأن الإمام البخاري رأسٌ في معرفة ما يصح وما لا يصح وما يقبل وما يرد من الأحاديث

١/ تصريح الشيخ الألباني بأن الإمام البخاري "رأس" في الحفظ وأنه يجب قبول حكمه على الحديث :

قال الشيخ الألباني : (... وجملة القول ؛ أن الحديث صحيح ، لا يشك في ذلك أحد بعد أن يقف على هذه الطرق وتصحيح بعض أئمة الحديث لبعضها ؛ إلا إن كان ممن طمس الله على قلوبهم من ذوي الأهواء كذاك «السخاف» الجاهل الذي يخالف سبيل المؤمنين والعلماء العارفين، فيضعف ما صححوه، كهذا الحديث الذي وضع فيه رسالة سماها - فضّ فوه- «أقوال الحفاظ المأثورة لبيان وضع حديث: «رأيت ربي في أحسن صورة» »!

وكذب- والله- عليهم ، كيف وعلى رأس الحفاظ الإمام البخاري الذي صححه كما تقدم ؟! وتبعه تلميذه الإمام الترمذي وغيره ؛ فقال ابن عبد البر في «التمهيد»(٢٤/٣٢٥):«معناه عند أهل العلم: في منامه، وهو حديث حسن، رواه الثقات ». فهذا «السخاف» يعلم يقيناً أن الذي قال الحفاظ بوضعه ؛ إنما هو الحديث الموضوع حقاً المشار إليه آنفاً:«أنه رأى ربه على الأرض... » إلخ، وليس هو حديث الاختصام الذي هو رؤيا منامية كما جاء مصرحاً في بعض الطرق، وقال به العلماء كما تقدم .

و والله! إني لأخشى أن يكون وراء هذا الرجل جماعة من المفسدين في الأرض ، اتخذوه مَطِيّةً لإفساد الدين، ويسروا له أسباب التأليف والنشر ؛ لاستمراره في الطعن في السلف والعلماء وتعمده مخالفتهم ، ورميه إياهم بالتجسيم ! ومن آخر ما ظهر منه تصريحه بأن الاعتقاد بأن الله في السماء هي عقيدة المشركين والمشبهة. وكذلك جماهير العلماء الذين صححوا حديث الجارية: «أين الله؟ »، فضعفه، بل قطع بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يقله، وسبق الرد عليه بحمد الله تحت حديثها برقم (٣١٦٢))[١٢]!

١٢ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/١٢)

٢/ ويبيّن الشيخ الألباني إمامة الإمام البخاري في الحديث بأن يجعله في "رأس قائمة الحفاظ" المعتبر قولهم في معرفة الصحيح والمقبول من غيره : قال الشيخ الألباني : (..وممن أنكره من المعاصرين: الشيخ الغزالي في كتابه «السنة.. » المذكور في الحديث الذي قبله، بل وطعن في الذين دافعوا عن الحديث» فقال (ص ٢٩): «وهو دفاع تافه لا يساغ»! وهكذا؛ فالرجل ماضٍ في غيّه، والطعن في السنة والذابين عنها بمجرد عقله «الكبير!». ولست أدري- واللّه- كيف يعقل هذا الرجل- إذا افترضنا فيه الإيمان والعقل-! كيف يدخل في عقله أن يكون هؤلاء الأئمة الأجلة من محدِّثين وفقهاء - من الإمام البخاري إلى الإمام العسقلاني- على خطأ في تصحيحهم هذا الحديث، ويكون هو وحده- صاحب العقل الكبير!- مصيباً في تضعيفه إياه ورده عليهم ؟! ثم هو لا يكتفي بهذا! بل يخادع القراء ويدلس عليهم، ويوهمهم أنه مع الأئمة لا يخالفهم ، فيقول بين يدي إنكاره لهذا الحديث وغيره كالذي قبله (ص ٢٦): «لا خلاف بين المسلمين في العمل بما صحت نسبته لرسول اللّه - صلى اللّه عليه وسلم – وفق أصول الاستدلال التي وضعها الأئمة ، وانتهت إليها الأمة ، إنما ينشأ الخلاف حول صدق هذه النسبة أو بطلانها ، وهو خلاف لا بد من حسمه، ولا بد من رفض الافتعال أو التكلف فيه ، فإذا استجمع الخبر المروي شروط الصحة المقررة بين العلماء فلا معنى لرفضه ، وإذا وقع خلاف محترم في توفر هذه الشروط أصبح في الأمر سعة »!)[١٣].

١٣ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٨٢/١٣)

رابعاً : الشيخ العلّامة الألباني يصرِّح بأن الإمام البخاري رأس في معرفة الجرح والتعديل ومن يؤخذ عنه ومن لا يؤخذ عنه من الرواة

١/ يقر الشيخ الألباني الإمام البخاري في اعتباره أن أصح الأسانيد عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم هو ما رواه مالك عن نافع عن عبد اللّه بن عمر رضي اللّه عنهما عن رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم ، وعبّر بعبارة جميلة فيها تمام الاعتداد بالإمام البخاري والتسليم والرضا لاختياره :
قال الشيخ الألباني : (..أن مالكاً أوثق من إسماعيل ؛ فإن هذا - وإن كان ثقة - ؛ فمالك أقوى منه في ذلك وأحفظ . ويكفي في الدلالة على ذلك أن الإمام البخاري سئل عن أصح الأسانيد ؟ فقال : مالك عن نافع عن ابن عمر)[١٤] .

٢/ يصف الشيخ الألباني الإمام البخاري بأنه "جبل الحفظ" ، وهو وصف لا يخفى مدلوله ، ذكر ذلك مقروناً بتعضيد اختياره بأنه يوافق صنيع هذا الجبل الأشم :
قال الشيخ الألباني : (...قلت: منكر رجاله ثقات ، غير محمد بن حيان التمار ، فلم يوثقه غير ابن حبان - وهو: محمد بن محمد بن حيان التمار البصري - ومع ذلك فقد قال ابن حبان: «ربما أخطأ». وقد أخطأ هنا ، فقد خالفه جماعة ؛ فرووا الحديث كما رواه هو دون حديث الترجمة ، منهم جبل الحفظ الإمام البخاري، فقد قال في « الأدب المفرد »: حدثنا عمرو بن مرزوق به ؛ دون حديث الترجمة)[١٥].

٣/ وفي هذا النقل يصف الشيخ الألباني الإمام البخاري بأنه "إمام الأئمة" ، ويفصّل في بيان مقامه ومكانته والأخذ بأحكامه في باب من يحتج به ومن لا يحتج به :

---

١٤ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٧٥٩/١٠)
١٥ سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٢١٠/١٤)

قال الشيخ الألباني : (أقـول هذا تأويـل باطـل ومـا أظن يخـفى بطلانه على الكوثري نفسه ولكن عصبيته تعميه عن الحق والعياذ بالله تعالى ، ويـتبين لك ذلك أيها القارىء الكريم بأن تعلم من الذي قال احتج به أحمد وإسحاق هو إمـام الأئمة محمد بن إسماعيل البخاري فيما حكاه عنه تلميذه الحافظ الترمذي كما تراه صريحا في تهذيب التهذيب ، فإذا كان الـكوثـري يخـاطب قارىء تعليقـه المذكور بقوله وأنت تعرف حال المسانيد يعني أن فيهـا ما لا يحتج به من الرواة والأحاديث وهو حق فيا ترى أفلا يعلم ذلك الإمام البخاري لا شـك أن الـجواب بالإيجاب وإذا كان كذلك فكيف يعقل أن يكون الإمام البخاري على المعنـى الذي حمل الكوثري عليه عبارة البخاري وهو يعلم أيضا أن الإمام أحمد لم يحتج بكل راو وبكل حديث أخرجه في مسنده فالحق أن البخاري يعني أن أحـمد احتـج به خارج المسند لأن المسند ليس بمنزلة الصحاح ولا بمنزلة بعض الـسنن التي يقع فيها بيان من يحتج به ممن لا يحتج به ولو أحيانا ...)[١٦].

٤/ وفي النقل التالي يؤكد الشيخ الألباني التسليم للإمـام البخاري في جـرحه للرواة وبيان الاكتفاء بجرحه واصفاً له أنه من الأئمة النقاد :
قال الشيخ الألباني : (..قلت : لا ضرورة إلى هذا الجرح ، لأنه ليس بمثله فقـط يثبت الجرح ، بل يكفي أن يكون جرحـاً غير مفسر إذا كـان صادراً من إمـام ذي معرفة بنقد الرواة ، ولم يكن هناك توثيق معتمر معارض له ، كمـا هو مقـرر في علم المصطلح ، فمثل هذا الـجرح مقبـول ، لا يجوز رفضـه ، ومن هذا القـبيل وصفه بالجهالة ، لأن الجهالة علة في الحديث تستلزم ضعفه ، وقد عرفـت أنـه مجهول عند جمع من الأئمة النقـاد ومنهم الإمـام البخـاري ، فـأغنى ذلك عن الجرح المفسر ، وثبت ضعف الحديث)[١٧].
٥/ وفي احتفاء جميل وثنـاء نبيل يبـيّن رسوخ قدم الإمـام البخـاري في الجرح والتعديل مما أوجب تقديمه وقبول حكمه في الرواة :
قال الشيخ الألباني : (.. فلذلك لا يقبل توثيقه هذا إذا لم يخالف ممن هو مثله في العلم بالجرح والتعديل، فكيف إذا كان مخالفه هو الإمام البخاري ؟)[١٨].

---

١٦ ظلال الجنة (١/٢٦٧)
١٧ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢/٢٨٠).
١٨ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٣/٢٧٠).

٦/ وهنا يبيّن الشيخ الألباني نموذجاً من سبق الإمام البخاري في باب الجرح والتعديل :

قال الشيخ الألباني : (..قلت : فهذه النصوص عن هؤلاء الحفاظ تدل على أن أبا خالد الراوي لهذا الحديث هو غير أبي خالد الوالبي ، وقد سبقهم إلى هذا التفريق الإمام البخاري ، فأورد الأول في الكنى ..)[١٩]

٧/ وهذا نص آخر يؤكد فيه الشيخ الألباني شهرة الإمام البخاري في النقد والمعرفة بعلم الجرح والتعديل مما أوجب الأخذ بحكمه في الرجال :

قال الشيخ الألباني : (... والجرح مقدم على التعديل ، لا سيما إذا كان من الأئمة المشهورين بالنقد والمعرفة بهذا العلم ، كالإمام البخاري وغيره)[٢٠]

٨/ وهذا نقل آخر بذات المعنى :

قال الشيخ الألباني : (قلت : وقد وثقه ابن معين وغيره ، لكن الجرح مقدم على التعديل لا سيما من مثل الإمام البخاري ، لاسيما وقد جرحه جرحا شديداً)[٢١]

٩/ وهنا يؤكد الشيخ الألباني إجلاله الكبير لأمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري ووصفه بأنه على رأس أهل الحديث :

قال الشيخ الألباني : (... وما روى حديث الطير ثقة ، رواه الضعفاء ، مثل: « إسماعيل بن سلمان الأزرق» وأشباهه ، ويرده جميع أهل الحديث». قلت: وعلى رأسهم الإمام البخاري..)[٢٢]

١٠/ وفي هذا النقل يحتفي الشيخ الألباني بالإمام البخاري ويذكره في رأس الحفاظ ، ويبيّن تميّز البخاري في أدق أبواب علوم الحديث وهو (العِلل) ويشهد بأن أسلوبه فيها علمي دقيق :

قال الشيخ الألباني : (..وعلى هذا ، فلا مجال لتعصيب الاضطراب بزهير بن محمد ، فلا بد من إعادة النظر فيمن فوقه. ففعلت ، فوجدت شيخه في الإسنادين

---

١٩ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٩٥٤/١٣)
٢٠ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٢٩/١١)
٢١ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٥٨/٦)
٢٢ سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٧٦/١٤)

عبد الله بن محمد بن عقيل ، فوقفت عنده ؛ لأنه متكلم في حفظه ، والذي استقر عليه رأي الحفاظ كالبخاري وغيره : أن يحتج بحديثه في مرتبة الحسن ، إلا إذا ظهر فيه علة منه أو من غيره . وقد وجدت الإمام البخاري رحمه الله قد أشار إلى علة الحديث بأسلوبه العلمي الدقيق الخاص ، وأنها ليست من زهير بن محمد ..)[٢٣].

١١/ وفي هذا النقل مزيد بيان من الشيخ الألباني لتميّز الإمام البخاري في علم الجرح والتعديل ورقيه في انتقاء الألفاظ والعبارات :

قال الشيخ الألباني : (.. وأشار إلى هذا الذي ذكره البرقي الإمام البخاري بقوله فيه : «سكتوا عنه» ، قال الحافظ ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» (ص ١١٨ تحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله) :

«إذا قال البخاري في الرجل : «سكتوا عنه» ، أو «فيه نظر» ، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده ، ولكنه لطيف العبارة في التجريح ، فليعلم ذلك. قال شارحه أحمد شاكر : وكذلك قوله : « منكر الحديث » فإنه يريد الكذابين ، ففي « الميزان » للذهبي (ج ١ ص ٥) : نقل ابن القطان أن البخاري قال : كل من قلت فيه : منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه»)[٢٤].

---

٢٣ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٠٣/٨).
٢٤ سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٣/٢)

خامساً :الشيخ العلّامة الألباني يدافع ويذب عن صحيح البخاري

١/ من إجلال الشيخ الألباني لـــ "صحيح البخاري" وتعظيمه له ومعرفة قدره أنه ندب نفسه للدفاع والذب عنه في مواضع كثيرة ، ومن ذلك كشف تلبيس من سمّوا كتابهم باسم "الصحيح المسند" مضاهاة لاسم صحيح البخاري :

قال الشيخ الألباني : (...وإن عجبي من هؤلاء لا يكاد ينتهي ، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية ، ومن جهة أخرى هم يستدِلّون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وما لا أصل له في السنة الصحيحة ؛ بل وبالآثار الموقوفة الواهية ، وكتاب الخليلي المذكور آنِفًا مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف ، ولم لا وهو يستقي من كتاب إمامه «المسند الصحيح». ولقد كان اسمه «المسند» ، فأضافوا هم من عند أنفسهم : « الصحيح » ؛ ليضلوا الناس ، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم : «المسند الصحيح» للإمام البخاري ! وشتان ما بينهما..)[٢٥].

٢/ ولمّا رأى في أحد كتب المقررات الدراسية على نسبة حديث غير صحيح إلى "صحيح البخاري" ولم يروه الإمام البخاري نفى الشيخ الألباني ذلك ، بياناً منه بعدم ثبوت الحديث ودفاعاً منه عن "صحيح البخاري" :

قال الشيخ الألباني : (٥٤١٠ - « كان عليه الصلاة والسلام قبل الإسراء والمعراج يصلي ركعتين صباحاً ، وركعتين مساءً ؛ كما كان يفعل النبي إبراهيم عليه السلام . رواه البخاري » ! لا أصل له ، كذا رأيته في كتاب «التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي» (ص - ٤٤» تأليف .... هكذا جاء في طرة الكتاب من الطبعة الثانية عشرة ! طبع مطبعة ...... قلت : وهذا حديث لا أصل له ؛ كما كنت بينته في كتابي «دفاع عن الحديث النبوي» في الرد على «فقه الدكتور البوطي» (ص ٤٢) الذي ذكر فيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل ما ذكر هؤلاء المؤلفون مما تراه أعلاه ، ولعلهم قلدوه في ذلك !

---

٢٥ سلسلة الأحاديث الضعيفة (٩٢٦/١٢)

ولكنهم زادوا عليه قولهم : «رواه البخاري» ! وهذا كذب على الإمام البخاري ؛ فإنه لم يرو شيئاً من هذا ؛ لا هو ولا غيره من أئمة السنة والحديث . ولهذا ؛ قلت في ردي على الدكتور البوطي : «أقول : لا أعرف لهذا الحديث إسناداً ؛ فإن كان الدكتور قد وقف عليه ؛ فليذكر لنا مصدره لندرسه ، وما أخاله يصح . نعم ؛ ذكر ابن سيد الناس في «عيون الأثر» (١/ ٩١) عن مقاتل بن سليمان : «وفرض الله أول الاسلام الصلاة ركعتين بالغداة ، وركعتين بالعشي ، ثم فرض الخمس ليلة المعراج» . ثم ذكر نحوه عن الحربي (١/ ١٤٩) ، ونقل عن ابن عبد البر ؛ أنه قال : «لا يوجد هذا في أثر صحيح» . ثم أشار ابن سيد الناس (١/ ١٥٢) إلى تضعيف قول الحربي . قلت : ومقاتل بن سليمان متروك شديد الضعف ، قال الحافظ : «كذبوه وهجروه ، ورمي بالتجسيم» . قلت : فمثله لا يكون حديثه إلا موضوعاً . هذا لو وصله وأسنده ، فكيف به وقد أرسله وأعضله ؟!

فيا للعجب من هؤلاء الأساتذة الخمسة ؛ ألم يكن فيهم رجل واحد يتنبه لهذا الخطأ الفاحش المزدوج ، يحول بينهم وبين الوقوع في الكذب - لغة - على الإمام البخاري ، بل وعلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ؟!)[٢٦]

٣/ ومن النماذج التي تبيِّن دفاع الشيخ الألباني عن "صحيح البخاري" :

قال الشيخ الألباني : (.....قال (١ / ٥٥) : «وجزع النبي صلى الله عليه و سلم بسبب ذلك جزعاً عظيما حتى أنه كان يحاول - كما يروي الإمام البخاري - أن يتردى من شواهق الجبال).

قلت : هذا العزو للبخاري خطأ فاحش ذلك لأنه يوهم أن قصة التردي هذه صحيحة على شرط البخاري وليس كذلك وبيانه ....)[٢٧].

---

٢٦ سلسلة الأحاديث الضعيفة (١١/٦٨٤)

٢٧ دفاع عن الحديث النبوي ص٤٠

الخــاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلـى آله وصحبـه ومن والاه وبـعد ، فهذا ما يسّر الله تعالى جمعه في هذه العجالة ، وهي نمــاذج واضحة وصريحــة تبيّن وتصف موقف الشيخ العلاّمة محمد ناصر الدين الألباني من كتاب "صحيح البخاري" ومن جامعه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري – رحمهما الله تعالى - .
فقد تبيّن من خلال ما قمت بعرضه من نماذج في هذا الـموجز : الـجزم والقـطع واليقين بلا أدنى شبهة أو شك أو ريب من الشيخ الألباني بصحة أحاديث "صحيح البخاري" وأنها قد تجاوزت القنطرة ، وأنه لا يسأل عن أســانيدها ، وأنه لا تصدّر أحاديث صحيح البخاري بأنه حديثٌ صحيحٌ وذلك لصحتها.
وقد اتضح مما ورد في هذا الجمع الموجز أن الشيخ الألباني يصرّح باتباع الإمام البخـاري في مسائل الاجتهاد التي لا يوجد سبيل إلى الـوصول إلى الحكم فيها.
كما تبيّن احتفاء الشيخ الألباني بالإمام البخاري وشهادته لـه في نماذج عديـدة بأنه حجة في قبـول الأحـاديث وردها وتعـديل الـرواة وجرحهم ، وقد احـتفى الشيخ الألباني بالإمام البخاري كثيراً ووصفه بأوصاف جليلة مثل وصفه بـأنه : جبـل الحفظ وإمـام الأئمـة ورأس الحفـاظ ، وغـير ذلك ، وقد جعلـه الـمقدّم وفي الــصدارة عند ذكر من يقبل قولهم من الـرواة ومــا يقـبل من الأحــاديث.
كما تبيّن من خلال هذا العرض الموجز دفاع الشيخ الألباني عن صحيح البخاري في عدد من النمــاذج . وتبيّن إعجــابه بتميز الإمام البخاري في النقـد وجـودة انتقـائه ألفـاظه وعبـاراتـه ورقيـه فيهـا وتميزه الـعلمي بإدراك أبـواب (عـلل الحديث) وغـير ذلك.
إن بيان موقف الشيخ الألبـاني من كتـاب "صحيح الـبخاري" ومن جـامعه الإمـام محمد بن إسماعيل البخاري من خـلال ما تم عرضـه من نماذج يبيّن براءته ممـا أقحمه فيه من أخبر عن نفسه بأنه يشك في "صحيح البخاري" ،

فشتان بين ما قاله هذا القائل وبين موقف الشيخ الألباني المدوّن في كتبه ومؤلفاته ، إلا إذا كان يقصد بالألباني شخصاً آخر غير الشيخ العلاّمة محمد ناصر الدين الألباني – رحمه اللّه - !!.

وإن الاستدراك على الإمام البخاري في طرف حديث أو لفظ في حديث أو بعض الطرق مما أورده كشاهدٍ أو متابعة لحديث ؛ فإنه ليس من التشكيك في "صحيح البخاري" ، كما يتجلّى هذا من بيان الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه اللّه – في "هدي الساري" مقدمة "فتح الباري شرح صحيح البخاري" ، ويوضّح الشيخ الألباني هذا الأمر بقوله : (هذا كله كلام الحافظ . وقد أطال النفس فيه ، وحق له ذلك ، فإن حديثاً يخرجه الإمام البخاري في «المسند الصحيح» ليس من السهل الطعن في صحته لمجرد ضعف في إسناده ، لاحتمال أن يكون له شواهد تأخذ بعضده و تقويه)[٢٨]

والأمر في غاية الوضوح ، وكما قال بعض أهل العلم : (لو سكت من لا يعلم لقلَّ الخلاف).

والله الموفِّق ، والحمد للّه رب العالمين.

---

٢٨ سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢/٣٨٤)